

أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر

د: غريبي أحمد

أ.محاضر(ب)

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة المدية

Résumé :

Le processus de développement local en Algérie depuis l'indépendance se base sur trois dimensions principales :

Une dimension économique qui joue un rôle primordial dans la lutte contre le chômage et la création de la richesse ainsi que la réparation équitable de cette dernière sur les zones de proximité.

La seconde dimension est sociale, elle a pour but l'intégration du facteur humain dans le développement économique ainsi que la promotion des activités économiques locales.

La dernière dimension est environnementale, elle se trouve au cœur de toute activité économique afin de préserver les ressources naturelles.

Les mots clés : développement locale, développement économique, environnement

ملخص:

اهتمت الجزائر بالتنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأخذتها بأبعادها الثلاثة ، البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقة الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي بدون ترك قوى اقتصادية معطلة، أما البعد الثاني وهو الاجتماعي فالتنمية المحلية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع المحلي وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى يتمكن من محاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي ، أما البعد الثالث وهو البعد البيئي الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي ونحافظ على الطبيعة من التلوث ، وكذلك المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات الخ

كلمات مفتاح: التنمية المحلية ، التنمية الاقتصادية ، البيئة .

المقدمة :

تعتبر التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، و منذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع المكاسب و الخيرات بين مختلف الأجيال، على اعتبار الفقر يتطلب جهودا ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنه، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية

التي تواجه التنمية المحلية، من البعد الاقتصادي إلى البعد الاجتماعي، إلى البعد البيئي. و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية :

ماهي أبعاد التنمية المحلية و التحديات المفروضة عليها في الجزائر؟.

بغرض تحليل هذه الإشكالية يمكن أن نتناول العناصر التالية:

I- التعريف بالتنمية المحلية.

II- أبعاد التنمية المحلية.

أ- البعد الاقتصادي.

ب - البعد الاجتماعي.

ج -البعد البيئي.

III- تحديات التنمية المحلية في الجزائر.

IV- الخاتمة.

I- التعريف بالتنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجهها من خلال إيديولوجية معينة. وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الثقافية و البيئية والتكنولوجية، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية و تجذب دمار الموارد الطبيعية و تطور الموارد البشرية. و إحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة و هكذا فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.

وفي هذا المقام يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية²، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف و لهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير. و التنمية المحلية تعني زيادة النمو و التغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيدا عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية.

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد، خلال الستينات من القرن الماضي.

¹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية . دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003. ص 71.

² ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة 2003. ص 17، 18.

بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، ثم إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر و تأمين الحاجيات الأساسية للبشر خلال السبعينات.

كما نلاحظ إغفال الجانب البشري خلال ثمانينات القرن الماضي حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. و عند بداية التسعينات من نفس الفترة بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية و لهذا شهد مفهوم التنمية في التسعينات عدة تطورات فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية و التنمية المستدامة.

أ- التنمية البشرية: أدى برنامج المم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة 1990³.

و يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية، وكذلك السياسية. وحسب الأمم المتحدة تعرف التنمية البشرية بعملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة صحية. وكذا الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي مناسب.

ب- التنمية المستدامة :

لقد استخدم الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء، و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجيات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر و في سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي :

" تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية".⁴ لقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر التنمية و البيئة الذي عقد في البرازيل سنة 1992.

و تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية، وتجنب تلوث البيئة، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر، حيث أن العيش في وسط من الحرمان و الفقر يؤدي إلى تلوث البيئة و استنزاف الموارد، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة، و من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي

³ مدحت كاظم القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان 2007. ص 127.

⁴ التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، الأدوات المستقبلية للحكومات المركزية و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني. أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة و البيئة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة. ص 68.

تركز في المجالات التالية : المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات و البحوث⁶.

ج - التنمية المحلية:

يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سويًا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة و تحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشون. مع المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة.¹

* تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.

* الحد من الفقر.

* إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية .

* كما يمكن للتنمية المحلية أن تعرف ممارستها بكثير من الحرف و الأعمال و التأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.

غير أن التنمية المحلية تأثرت كثيرا منذ مطلع تسعينات القرن العشرين بما يسمى بالعولمة الاقتصادية. فوجد العولمة لم تستد منها أكثر من 12 دولة نامية و باقي الدول النامية استقادت فقط بترويج شعارات النمو و التنمية بدون حصد نتائج تنمية حقيقية، بالإضافة إلى عدم نجاح التنمية المحلية في الدول النامية يعود إلى انتشار ظاهرة الفساد و الرشوة وعدم قدرة المسؤولين المحليين على التنسيق فيما بينهم من أجل التكامل و الوصول إلى نفس النتائج المسطرة في برامجهم على الورق، و في نهاية المطاف تعد تقارير مزيفة مملوءة بالأرقام غير الحقيقية عن التنمية المحلية. و فيما يلي جدول يلخص لنا مراحل تطور مفهوم التنمية.

جدول رقم (01)

مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1-	- نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	- التنمية = النمو الاقتصادي
2-	- منتصف الستينات إلى السبعينات القرن العشرين	- التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3-	- منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	- التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و

⁶ بوزاد عبد الرحمن الهيثي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية العدد 25، نوفمبر 2005، ص 04.

⁷ التنمية المستدامة والادارة المجتمعية ، الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني ، اوراق المؤتمر العربي الرابع للادارة و البيئة ، المنظمة العربية للتنمية والادارة ،

		الاجتماعية.
-4	- منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا.	- التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحة للسكان
-5	- منذ قمة الأرض سنة 1992	- التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

المصدر : عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان سنة 2007، ص 282.

II - أبعاد التنمية المحلية:

أ- **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا . و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي. و لهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات و مدارس ... إلخ. هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة .

ب- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية⁸.

⁸ بادر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان 2003، ص: 189

و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حيز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه و منطقتة.

و هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي. مثل : التعليم و الصحة و الأمن و الإسكان،... الخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

ج- البعد البيئي⁹: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و الأمطار الحمضية ، وفقدان التنوع البيولوجي و اتساع نطاق التصحر و ما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، و على أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 . ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية على المستوى الدولي. وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع و تقييد استراتيجيات و إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها " نظاما مغلقا" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع و الخدمات. ثم توزع العائد على عناصر الإنتاج من أرض و يد عاملة و رأس مال، ومثل هذه المعادلة لا تتضمن عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية فعلى سبيل المثال فإن استخراج الموارد الأولية من باطن الأرض يعني نقضا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث للبيئة، بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه. كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل و حصدها قد تسبب انجراف التربة بفعل الرياح و مياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا. و من أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، و لا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث و الرعاية الصحية للحالات المبصرة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل عليه من هذه العملية الإنتاجية

⁹ باتر محمد وردم ، مرجع سابق، ص: 199

ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين² ، الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال)، مثل هذا المنطق و حتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية . أي أنه يستعوض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات و مشاريع معينة، ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لأن رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة. في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفقد إلى هذه الصفة، و لا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدتها الإنسان.

و يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئية و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة. و في الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع. و فيما يلي جدول المعايير التي تعتمد عليها الأبعاد الثلاثة:

جدول رقم (02) معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير أبعاد التنمية
1- المعايير الاجتماعية : * تحسن جودة الحياة. * تخفيض وطأة الفقر . * تحقيق العدالة والمساواة. 2- المعايير الاقتصادية: * تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. * الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات. * نقل التكنولوجيا الجديدة 3- المعايير البيئية : * تقليص انبعاثات غازات التدفئة. * الحفاظ على الموارد المحلية.

* توفير منافع الصحة المحسنة و المنافع البيئية الأخرى.
* المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة المحلية.

المصدر : ماهر عزيز ، التعاضد بين مشروعات آلية التنمية النظيفة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، القاهرة 5،6 أبريل 2005.

على الانترنت : www.cdycdm.org

III- تحديات التنمية المحلية في الجزائر :

إن إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر أخذت اتجاهين الأول و كانت في ظل نظام التخطيط (1967 إلى 1989). و الثانية كانت في إطار الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي شرعت فيه الدولة الجزائرية منذ عام 1990. و تتمثل البرامج التي اعتمدتها الدولة في كلتا المرحلتين على البرامج القطاعية غير الممركزة (DEVELOPPEMENT PLANS SECTORIALES P.S.D (DECONCENTRE المسند أمر تسييرها إلى الولايات، والبرامج البلدية للتنمية (PLANS COMMUNEUX DE DEVELOPPEMENT P.C.D (DEVELOPPEMENT المسندة إلى البلديات.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حالة اللاتوازن و الاختلال الجهوي و الإقليمي التي تعيشه الجزائر في هذا الصدد حاضرا و يتوقع تفاقمه مستقبلا و يبرر في ما يلي¹.

- 1- تمركز 63.9 % من السكان في الشمال على مساحة قدرها 4 % من مساحة الجزائر.
- 2- استقرار 27.5 % من السكان في مساحة 09 % و توطن 8.9 % فوق مساحة شاسعة تمثل 83 % من إجمالي مساحة البلد.
- 3- نزوح وهجرة ريفية مستمرة أدت إلى انخفاض معدل سكان الريف من 68.6 % سنة 1966 إلى 47.8 % سنة 1997.
- 4- معدل تحضر متزايد انتقل على أثره معدل سكان المدن من 31.4 % إلى 52.2 % خلال نفس الفترة.

5- توطن أغلب المرافق و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المدن الكبرى و بالأخص في الشمال و التي تتراوح نسبتها بين 56 % إلى 91 % .

و في هذه الدراسة نبحث عن الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات و علينا في هذا المقام أن نعرض أهم المراحل التي مرت بها التنمية المحلية في الجزائر .

1- مراحل برامج التنمية المحلية في الجزائر :

لقد مرت التنمية المحلية في الجزائر بمرحلتين يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

¹ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي - المدينة الجزائرية 1998 ص 94.

أ- مرحلة التخطيط (1967-1989)² :

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط و اختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من

- حصر الإمكانيات البشرية و المادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال معينة.
- استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم به لتحقيق الاستثمارات المبرمجة.

و قد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني المتدرج و الحجم الاستثماري المتزايد كما يلي :

- المخطط الثلاثي (1967 - 1969)

- المخطط الرباعي (1970 - 1973)

- المخطط الخماسي الأول (1980 - 1987)

- المخطط الخماسي الثاني (1987 - 1989)

و انصببت اهتمام المخططات الخمسة على القطاعات الاقتصادية الثلاثة التي توزعت عليها الاستثمارات كما هو موضح في الجدول التالي:

² المخططات الوطنية (1967 - 1989) وزارة التخطيط سابقا.

جدول : توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967-1989)

المخطط الخماسي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الرباعي		المخطط الثلاثي		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
46.03	253.22	46.21	212.27	58.71	74.72	82.48	17.34	77.4	07.02	القطاع المنتج
7.39	270.05	8.23	37.82	9.52	10.50	6.73	7.87	5.07	0.46	قطاع الخدمات
43.4	237.05	41.04	188.47	29.26	32.27	30.77	8.54	17.43	9.58	قطاع البنية الأساسية
100	550	100	459.27	100	110.22	100	27.75	100	9.26	المجموع

الوحدة: مليار دج

المصدر: وزارة التخطيط سابقا تقارير إنجاز المخططات التنموية

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

1- **القطاع المنتج:** ويشمل الزراعة و الصيد البحري و المحروقات و الصناعة التحويلية و الطاقة والمناجم و الأشغال العمومية ، والبناء ، و الذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2- قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات و إن كان أقل من القطاعين الآخرين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج و التداول و إسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة مثل النقل و الاتصال و التخزين و التوزيع ... الخ.

5- قطاع البنية الأساسية: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق، السكة الحديدية و الموانئ و المطارات) و المناطق الصناعية و السكن و التهيئة العمرانية و التربية و الصحة و الثقافة و الرياضة... الخ.

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية و برامج قطاعية غير ممرزة أسند أمر تسييرها إلى الإدارة المحلية ذات البعد الإقليمي (P.S.D) و مخططات بلدية للتنمية (P.C.D) و أعطت في مجملها نتائج مقبولة على العموم غير أن صعوبة مسايرتها للأوضاع الاقتصادية بدأت تظهر من 1984 التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

- * المركزية الشديدة في اتخاذ القرار و تسيير البرامج.
- * نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد و ترتيب أولويات الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن.
- * تهميش المشاركة الشعبية و القطاع الخاص في عملية التنمية مما أدى إلى نقص الكفاءة و الفعالية و التنافسية.
- * ضعف و انعدام التنسيق و التكامل بين مختلف الأجهزة المشرفة على عملية الإعداد و التنفيذ للمخططات

ب- مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990) :

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر و غيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية تمثلت في ما يلي :

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.
- إعادة التقسيم الإداري سنة 1984.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي و فق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية 1989.
- ابتداء من سنة 1990 عرفت الجزائر تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية كبيرة تجلت في تراكم المديونية الخارجية و قبول شروط صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الجدولة للديون مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ولهذا طبقت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منها مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995، ثم مرحلة التصحيح الهيكلي 1995-1998، و تلتها مرحلة الإنعاش الاقتصادي الأول و الثاني و نستطيع القول أنه بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة تمثلت في :

البرامج العادية : بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار د ج.

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : رصد له مبلغ مالي قدر ب 525 مليار د ج منها 114 مليار للتنمية المحلية.

برنامج دعم النمو (2005-2009) : يبلغ حجمه الاستثمار 9000 مليار د ج منها 1908.5 للبرامج المحلية.

¹ - Ministère des finances; le soutien de l'état au développement humaine en Algerie . mars 2006.

يمكن توضيح برامج التنمية المحلية لهذه الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم () التنمية المحلية خلال (1998-2009)

الوحدة: مليار دج

البيان	98	99	2000	200	2002	2003	2004	-98 2004	-2005 2009
المجموع العام P.S.D+P. C.D	42.54 6	47.68	84.01	120. 58	296.5 8	290.82	214.82	997.2 4	1908.5
P.S.D	27.51	29.42	49.16	80.9 7	154.7 8	245.49	188.81	776.1 62	1708.5
P.C.D	15.03	18.20	35.51	39.0 4	41.79	45.47	62.01	221.0 8	200

المصدر: وزارة المالية 2006 تطوير البرامج القطاعية.

و كان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585.08 مليار دج خلال الفترة (1967-2009):

*زيادة تـمدرس الأطفال بنسبة 94.07% سنة 2006 بعد ما كانت 87.61% سنة 1998.

* ارتفاع عدد المتربصين إلى 71% سنة 2006 بعد ما كانت 63% سنة 1998.

* توفير القدرات البيداغوجية للتعليم العالي بنسبة 97%.

* ارتفاع معدل إيصال الكهرباء إلى 96% سنة 2006 بعد ما كانت 84.58 % سنة 1998.

* التزود بالغاز الطبيعي حيث وصلت نسبة التزود إلى 37 % سنة 2006

* إنجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (1998 - 2006).

* إنجاز أكثر من 963.675 سكن خلال نفس الفترة

الخاتمة:

بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت للتنمية المحلية في الجزائر من 1967 إلى يومنا هذا نجدها لم تعطي أبعاد التنمية المحلية حصتها كما سبق و أن ذكرنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المحلية المتمثلة في البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي عند إعداد برامج التنمية المحلية و لهذا نجد التنمية المحلية في الجزائر تأخذ البعد الاجتماعي فقط بدون النظر إلى البعد الاقتصادي الذي

يمكن أن ينتج تنمية محلية مستدامة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة و عدم استنزاف الموارد الطبيعية ، والمحافظة عليها من التلوث. وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

التوصيات:

- * العمل على تحقيق نمو اقتصادي محلي دائم و مستمر يساعد المنطقة على تجاوز الصعوبات الاجتماعية و يحافظ على نظافة المحيط.
- * دعم و تشجيع المشاركة الشعبية و العمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية و السياسية و الاجتماعية.
- * تثمين الموارد المحلية و الوطنية.
- * تثمين البرامج القطاعية غير الممركزة (P.S.D) و المخططات البلدية (P.C.D).
- * تطوير و تدعيم التخطيط المحلي و رفع كفاءة الإدارة المحلية عن طريق التكوين و توظيف الإطارات ذات الكفاءة
- * تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية.

المراجع:

- 1- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية . دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 2- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة 2003.
- 3- مدحت كاظم القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان 2007.
- 4- عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان سنة 2007.
- 5- باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003.
- 6- أحمد خاطر، التنمية المحلية، المكتب الجامعي الحديث. مصر 1999.
- 7- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- 8- المجلس الوطني الاقتصادي ، مشروع التقرير التمهيدي - المدينة الجزائرية 1998.
- 9- المخططات الوطنية (1967 - 1989) برامج الحكومة 1990 - 2004. و تقارير لقاء الحكومة والولاية جوان 2006.
- 10- وزارة المالية " توزيع إعمادات البرامج القطاعية (1998 - 2006) " المديرية العامة للميزانية.
- 11- – Ministère des finances;" programme complémentaire du soutien a la croissance " 2005-2009" avril 2005. Direction du budget.